ISSN-2032-2075 مجلة رسالة الحقوق
الإصدار 16 أغسطس 2024
العدد السادس

آليات تطبيق الاصلاح الحكومي في العراق.

Mechanisms of implementing government reform in Iraq.

بحث مقدم من قبل
الدكتور أدريس عبد اللة فيصل adreesfaysal@gmail.com
دكتوراه فـــــي القانون العام
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الطبية التطبيقية

الخلاصة.
تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على آليات تطبيق الاصلاح الحكومي في قطاعات الدولة كافة وخاصة في نطاق الاصلاح الخدمي والاداري والاقتصادي ولاسيما في ظل الاوضاع الراهنة والضغط الشعبي لتحقيق اصلاحات شاملة متكاملة برؤية علمية اكاديمية فضلاً ان هذا البحث محاولة لدراسة موضوع لم يلق النصيب الكامل من الاهتمام والدراسة والتحليل المعمق وتتجلى مشكلة البحث في دور الحكومة في اتخاذ التدابير والآليات الحقيقية والواقعية في اجراء الاصلاحات الحكومية في مفاصل ومؤسسات الدولة كافة ولاسيما في المجال الخدمي والاداري والاقتصادي فالمشكلة تبرز من خلال التساؤل عن الآليات الحكومية المتبعة في الاصلاح الحكومي في الجوانب الخدمية والادارية والاقتصادية من جهة والوسائل والمعالجات والحلول الكفيلة لإجراء الاصلاحات الحكومية المطلوبة والنتائج المترتبة على عملية الاصلاح الحكومي من جهة اخرى.
بهدف الالمام بموضوع البحث بشكل تام وموضوعي تم وضع خطة علمية تتضمن مايلي
المطلب الأول :- مفهوم الإصلاح الحكومي
الفرع الاول :- تعريف الاصلاح الحكومي
الفرع الثاني:- خصائص الاصلاح الحكومي
الفرع الثالث :- مبررات الاصلاح الحكومي
المطلب الثاني :- اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الخدمي والاداري والاقتصادي
الفرع الاول :- اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الخدمي
الفرع الثاني :-اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الاداري
الفرع الثالث :- اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الاقتصادي
الكلمات المفتاحية: الاليات ،تطبيق، الاصلاح الحكومي، الخدمي، الاداري ،الاقتصادي.

Abstract
The importance of this research lies in highlighting the mechanisms of implementing government reform in all sectors of the state, especially in the scope of service, administrative and economic reform, especially in light of the current conditions and popular pressure to achieve comprehensive and integrated reforms with an academic scientific vision. In-depth study and analysis, the research problem is reflected in the role of the government in taking real and realistic measures and mechanisms in carrying out governmental reforms in all the joints and institutions of the state, especially in the service, administrative and economic field. And the remedies and solutions that ensure the implementation of the required governmental reforms, and the consequences of the governmental reform process on the other hand. In order to fully and objectively understand the subject of the research, a scientific plan has been developed that includes the following
The first requirement: the concept of government reforms
Section one: Defining government reform
The second section: Motives for government reforms
The second requirement: - The impact of government reform on the service, administrative and economic side
The first section: The impact of government reform on the service side
The second section: The impact of government reform on the administrative and economic side
Keywords: mechanisms, application, government reform, service, administrative, economic.

اولاً / مقدمة البحث.

ان آليات تطبيق الاصلاح الحكومي على الجانب الخدمي والاقتصادي والاداري عبارة عن قرارات واجراءات ادارية تصدر من الحكومة وبشكل يتلائم مع القواعد الدستورية والقانونية وبكون دوافعها الاساسية ادخال تعديلات في النظام القائم وعلى هذا الاساس فإن هذه الآليات المتمثلة بالإصلاح عبارة عن جهود جماعية منظمة تهدف لإحداث تغييرات هيكلية مفصلية بما يتلائم مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالإصلاح الحكومي بات مطلباً ضرورياً بما تفرضه المصلحة العامة وفقاً للأوضاع القائمة سواء كان هذا المطلب صادر نتيجة الضغط الشعبي ومنظمات المجتمع المدني أو من خلال البرنامج الحكومي وتطبيق اليات الاصلاح الحكومي يستند على عدة محاور اساسية لكن من أهمها تحقيق الاستقرار المالي المستدام فضلاً منح فرص عملية لتحقيق اصلاحات هيكلية واصلاحات اقتصادية وادارية وخدمية استراتيجية تسعى الى توفير فرص عمل مستدامة وتحسين واعادة تأهيل البنى التحتية في كافة القطاعات الخدمية وتوفير الخدمات الاساسية والرعاية الاجتماعية لشرائح المجتمع بصورة عامة والشرائح الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص ومعالجة مشكلة البطالة المتفشية في المجتمع وخاصة شريحة الخريجين واصحاب الشهادات العليا وبقية فئات المجتمع العاطلين عن العمل وتهيئة فرص عمل مناسبة لهم ولعل مشكلة معالجة انتشار الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة كافة واصلاح النظام الضريبي من أهم اهداف الاصلاح الحكومي. حاولنا وبشكل موجز وقد تعلق الامر بموضوع بحثنا هذا تسليط الضوء على مفهوم الاصلاح الحكومي ومبرراته واليات تطبيقه في الجانب الخدمي والاداري والاقتصادي .

ثانياً / أهمية البحث.

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على آليات تطبيق الاصلاح الحكومي في قطاعات الدولة كافة وخاصة في نطاق الاصلاح الخدمي والاداري والمالي والاقتصادي ولاسيما في ظل الاوضاع الراهنة والضغط الشعبي لتحقيق اصلاحات شاملة متكاملة برؤية علمية اكاديمية فضلاً ان هذا البحث محاولة لدراسة موضوع لم يلق النصيب الكامل من الاهتمام والدراسة والتحليل المعمق.

ثالثاً /مشكلة البحث.

تتجلى مشكلة البحث في دور الحكومة في اتخاذ التدابير والآليات الحقيقية والواقعية في اجراء الاصلاحات الحكومية في مفاصل ومؤسسات الدولة كافة ولاسيما في المجال الخدمي والاداري والمالي والاقتصادي فالمشكلة تبرز من خلال التساؤل عن الآليات الحكومية المتبعة في الاصلاح الحكومي في الجوانب الخدمية الادارية والاقتصادية من جهة والوسائل والمعالجات والحلول الكفيلة لإجراء الاصلاحات الحكومية المطلوبة والنتائج المترتبة على عملية الاصلاح الحكومي من جهة اخرى .

رابعاً / هدف البحث.

ان من أهم اهداف البحث هو الوقوف على دور الحكومة في اتخاذ القرارات الاصلاحية في المتغيرات الراهنة التي شهدها النظام الدستوري والقانوني في العراق وبيان أهم الاستراتيجيات المتعلقة بالإصلاح الحكومي والتي يمكن اتباعها في احداث تغييرات مفصلية في بيان دور المؤسسات واصلاحها والحد من الفساد فيها والى اي حد يمكن تحقيق الاصلاحات في الجانب الخدمي والاداري والاقتصادي.

خامساً / منهجية البحث.

من أجل الاحاطة بجميع جوانب البحث فقد اعتمدنا المنهج التحليلي في تحليل آليات الاصلاح الحكومي فضلاً عن اتباع المنهج الوصفي من خلال وصف مبررات وأهداف الاصلاح الحكومي والآثار المترتبة على الجوانب الخدمية والادارية والاقتصادية .

سادساً / هيكلية البحث.

بهدف الالمام بموضوع البحث بشكل تام وموضوعي تم وضع خطة علمية تتضمن مايلي :-

المطلب الأول :- مفهوم الإصلاح الحكومي

الفرع الاول :- تعريف الاصلاح الحكومي

الفرع الثاني :- خصائص الاصلاح الحكومي

الفرع الثالث :- مبررات الاصلاح الحكومي
المطلب الثاني :- اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الخدمي والاداري والاقتصادي
الفرع الاول :- اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الخدمي
الفرع الثاني :- اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الاداري
الفرع الثالث :- اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الاقتصادي
الخاتمة
اولاً :- النتائج
ثانياً :- المقترحات

المطلب الأول/ مفهوم الإصلاح الحكومي.

يعد الإصلاح ولايزال مطلباً تسعى جميع السلطات على اختلاف مشاربها لتحقيقه والوصول اليه كونه ذو طبيعة شديدة المرونة والتوافقية[1] فضلاً عن انه يمثل حالة عامة تقوم في كل جوانب الدولة يستهدف تطوير الواقع وتصويب الخلل من اجل الوصول الى الافضل في كافة مرافق الدولة[2] وسوف تستعرض في هذا المطلب الى بيان تعريف الاصلاحات الحكومية في الفرع الاول بينما سنخصص الفرع الثاني للتطرق لخصائص الاصلاح الحكومي ومن ثم سنتطرق لمبرراته في الفرع الثالث.

الفرع الاول/ تعريف الاصلاح الحكومي.

يعرف الاصلاح كأصل عام بأنه تعديل او تطوير في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية ولكن هذا التعديل عادة يكون بصورة غير جذرية بمعنى الا يمس بالأصل وهذا الاصلاح في هذا الشكل لا يعد سوى تحسين في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم دون المساس بالأسس التي يستند عليها النظام و بالتالي فإن هذا الاصلاح بهذه الصورة يمثل محاولة لمنع انهيار الاوضاع التي انشأت عليها المؤسسات والهيئات الدستورية في الدولة وعلى هذا الاساس فإن الاصلاحات هذه لا تستهدف الى حدوث تغييرات جذرية في البناء الهيكلي للدولة[3] والاصلاح بشكل عام بل يعني تصحيح الاوضاع القائمة بعد ما أصابها الخلل وبما يسمح لتحقيق مصالح الافراد والمجتمع ككل وبشكل يتناسب مع المتغيرات الراهنة والمستقبلية[4] وبما يشكل علاج الهفوات والعلل والتي يتطلب لهذه الامور التي تطرأ ان يراعى الالمام والاحاطة الكاملة بالأوضاع القائمة ووضع دراسة تهدف الى تمتين وتقوية الجوانب الايجابية وتعزيزها فضلا عن تقويم الجوانب السلبية التي تبرز من خلال التطبيق العملي وبما يتناسب مع متطلبات الواقع واحتياجات المستقبل [5]

والاصلاح مصطلح يطلق على التغييرات السياسية والاجتماعية والادارية والاقتصادية والخدمية الهادفة الى معالجة الفساد والى التغيير والتبديل نحو الافضل وخاصة في المؤسسات والممارسات ،والاصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهرياً الى فكرة التغيير نحو الافضل[6] والاصلاح يشتمل على التعديل من جانب ومن جانب اخر فإن التعديل احد غايات الاصلاح وانه يشكل اوسع منه كونه يتضمنه ،اذ انه في الغالب يكون التعديل هو احدى الوسائل الضرورية للوصول الى الاصلاح المنشود[7].

والمعنى الاصطلاحي للحكومة له عدة معاني حسب ما تخصص له الكلمة والحكومة تطلق عادة على الهيئات التي تملك الشرعية والتي تقوم بفرض القوانين والاحكام اللازمة للحفاظ على الأمن والاستقرار للمجتمع بالشكل الذي يساعد على تنظيم الاوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة. وعلى هذا الاساس فإن وجود السلطة يتحقق حين ينقسم افراد المجتمع الى فئتين فئة حاكمة تحكم أيا كانت مظاهر قوتها سواء كانت عسكرية او اقتصادية او دينية وفئة اخرى خاضعة لأوامر الفئة الحاكمة وطبقاً لذلك فإن صاحب السلطة السياسية هو الطبقة الحاكمة ذاتها وعادة ما تبسط الحكومة سلطتها عن طريق القوة والروع وهذه الحكومة يختلف مفهومها في السابق وتستند السلطة السياسية في وجودها اليوم الى الشعب كونه يمثل مصدر السلطات [8] وعادة ما تطلق كلمة الحكومة على النظام السياسي كله بما فيه من سلطات وشعب وفي دائرة اضيق من النظام السياسي وقد تطلق على السلطات الثلاث السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ومن يخضعون لتنفيذ الاحكام والتشريعات وفق القانون [9]وان الاقرب الى الواقع

بأن الحكومة تمثل السلطة التنفيذية . وتأسيساً على ذلك فإن الاصلاح الحكومي يمثل حزمة من القرارات التي تصدر عن السلطة التنفيذية والتي تهدف الى تحسين الاوضاع القائمة واصلاح الفساد فيها من اجل تحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال معالجة الظروف السلبية الموجودة وتعزيز الجوانب الايجابية وجعلها سائدة في مؤسسات الدولة كافة ويمكن القول بأن الاصلاح الحكومي عبارة عن قرارات ادارية فردية تصدر عن السلطة التنفيذية وبشكل يتناسب مع القواعد القانونية النافذة بحيث يكون هدفها الاساس اجراء تعديلات في النظام القائم وبهذا فإن الاصلاح يشكل جهد جماعي منظم يهدف لأحداث تغييرات هيكلية بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومما تقدم فإن الاصلاح الحكومي بمعناها الواسع يستند على عدة محاور لعل من أهمها [10]

اولاً :- تحقيق اصلاحات اقتصادية استراتيجية تؤدي الى توسع اقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة

ثانياً :- تحقيق الاستقرار المالي المستدام ومنح فرصة لتحقيق اصلاحات هيكلية

ثالثاً :- تطوير وإدامة البنى التحتية الاساسية

رابعاً :- توفير الخدمات الاساسية وحماية الشرائح الهشة في المجتمع اثناء الاصلاح وبعدها

خامساً :- معالجة انتشار الفساد في مؤسسات الدولة

سادساً :- تطوير الحكومة والنظم القانونية لتمكين المؤسسات والافراد من تطبيق الاصلاح

سابعاً :- جعل النظام الاقتصادي والاداري المسؤول عن تنفيذ العقود الحكومية يتسم بالكفاءة بعيداً عن تدخل السلطات والتأثيرات الاخرى

ثامناً :- اعادة توازن الاتفاق الحكومي وتوجيه الانفاق العام فضلاً عن اعادة توزيع العائدات واصلاح النظام الضريبي[11] وطبقاً لذلك فإن المقصود بالإصلاحات الحكومية عبارة عن مجموعة القرارات والاوامر التي تصدرها السلطة التنفيذية لمعالجة وترميم اوضاع قائمة وبما يحقق مصالح الافراد والدولة وبشكل ينسجم مع المتغيرات الحالية والمستجدة ووفقاً لأحكام القوانين والدستور. من خلال ملاحظة الظروف القائمة واعادة تقييمها وبالتالي وضع الحلول الناجعة لها والتي تستهدف تعزيز الجانب الايجابي واصلاح الجانب السلبي الناتج عن الممارسات العلمية .

الفرع الثاني/ خصائص الاصلاح الحكومي.

يمكن القول أن الاصلاحات الحكومية تتميز بعدة خصائص اهمها :-

اولاً :- ان الاصلاحات الحكومية عبارة عن قرارات ادارية قانونية تصدر بالإرادة المنفردة من الادارة والملزمة لها الغاية منها خلق مراكز قانونية جديدة او اجراء تعديل فيها او الغائها [12] .

ثانياً :- ان الاصلاحات الحكومية تصدر من السلطة التنفيذية والاصلاحات الحكومية يستلزم صدورها من السلطة التنفيذية وهي تختلف عن الاصلاحات القضائية والاصلاحات التشريعية .

ثالثاً :- ان الاصلاحات الحكومية تعد معالجة لأوضاع وظروف قائمة في اطار التطورات الحالية المتوقعة وفقاً للمتطلبات القانونية المتوقعة وبما يساهم في تغيير تلك الاوضاع وترميمها نحو الافضل [13] .

رابعاً :- ان الاصلاحات الحكومية يجب ان تكون طبقاً للدستور والقوانين فمن الضروري ان تلتزم الحكومة بمبادئ المشروعة في جميع قراراتها وتصرفاتها بصرف النظر عن موضوع تلك القرارات والتصرفات بحيث تكون في اطار المشروعية الامر الذي يجعل سلطات الدولة تلتزم بسيادة القانون واحترام قواعد الدستور [14] .

الفرع الثالث/ العوامل التي توجب عملية الاصلاح.

هنالك عدة عوامل تدفع الحكومة الى اجراء عملية الاصلاح منها مايتعلق بالعوامل السياسية والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية فضلا بالعوامل المتعلقة بالتطور العلمي والتكنولوجي وهذه تختلف من دولة الى دولة اخرى وطبقاً لذلك فإن الاصلاحات الحكومية تختلف باختلاف تلك العوامل ولتعدد الدوافع المتعلقة بالإصلاحات الحكومية في العراق سنتناولها بموجب الفقرات التالية :-

اولاً :- تردي الواقع الخدمي في كافة القطاعات

لقد شهد العراق تراجعاً واضحاً في ملف الخدمات العامة وفي كافة الاصعدة ولاسيما في قطاع الكهرباء خاصة والبنى التحتية عامة ونتيجة لسوء الخدمات في قطاع الكهرباء تعالت الاصوات مطالبة بإجراء

اصلاحات حكومية في هذا القطاع الحيوي [15] فضلاً عن بقية القطاعات الخدمية كالطرق والخدمات السكنية.

ثانياً :- انخفاض مستوى التعليم وجودته

على الرغم من الضمانات الدستورية لحق التعليم وكفالته لكن تلك الضمانات لم تحقق نتائجها المرجوة حيث مازال التخلف والامية يخيم على الواقع التعليمي من حيث الافتقار الى المؤسسات التعليمية الحديثة والبنى التحتية والوسائل والمناهج مما جعلها في تراجع مستمر وحاد [16] وشكلت هذه المؤشرات الصادمة رسالة واضحة تبين ضعف دور التعليم في تحقيق التنمية والاصلاح الاقتصادي المنشود طبقاً لأسس علمية رصينة ومتطورة لايمكن ان تتحقق مادامت مستويات التعليم متدنية.

ثالثاً :- استشراء الفساد الاداري والمالي

تبقى آفة الفساد الاداري والمالي حالة مرضية تصيب المجتمع وهذه الآفة يتفاوت حجمها من دولة الى دولة اخرى والمتتبع للواقع العراقي يلاحظ ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي باتت مستشريه وخاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ [17] وقد حاول المشرع العراقي الحد من هذه الظاهرة باستحداث العديد من الاجهزة الرقابية ومنها هيئة النزاهة بموجب قانون النزاهة رقم (30) لسنة ٢٠١٢ وديوان الرقابة المالية بموجب القانون رقم (13) لسنة2017 المعدل [18] وغيرها من الاليات الرقابية البرلمانية والقضائية لم تجد نفعاً حيث مازالت الارقام تؤكد الى استشراء هذه الظاهرة بشكل خطير في مؤسسات الدولة كافة وهذا يدل على حجم الفساد المتفاقم والمسبب لهدر المال العام وضياعه.اذ قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق برد الطعن بدستورية نص المادة (19/رابعاً) من قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2017 المعدل والذي نص على ((حكم المحكمة برد قيمة الكسب غير المشروع ولايطلق سراح المحكومين وفق البندين (ثانياً) و(ثالثاً) من هذه المادة الا بعد سداد الغرامة ورد قيمة الكسب غير المشروع ولايحول انقضاء الدعوى الجزائية بالوفاة دون تنفيذ الحكم)) وعند النظر في المعطيات والاسس التي فوض عليها القرار وهذا الحكم هو تطبيق لنص المادة (27/ اولاً) من الدستور التي أكدت على ((حرمة الاموال العامة وان حمايتها واجب على كل مواطن)) وجدير بالاشارة ان الفساد المالي والاداري له دورفي تحجيم الاقتصاد العراقي ، اذ اصبح العراق في المراتب المتقدمة في انتشار الفساد المالي والاداري بين مفاصل ومكونات الدولة اذ صنفته منظمة الشفافية الدولية في هذه الدرجة المتقدمة ولعل اسباب الفساد عديدة منها اسباب سياسية تتمثل بالولائات الحزبية التي تبتغي بها تحقيق مصلحة الاقلية على حساب المصلحة العامة من خلال التاثير على القرارات الادارية عن طريق الانتماءات الحزبية والنهب للاموال عن طريق صفقات غير موضوعية وتحويل ممتلكات عامة الى مصالح خاصة بدعاوي مختلفة ومن اسباب الفساد ضعف السلطة القضائية وضعف الوعي السياسي وعدم معرفة الاليات والنظم الادارية فضلا عن الاسباب الاقتصادية والاسباب الاجتماعية ومن مظاهر الفساد المالي والاداري أي (واقع الفساد في العراق) الرشوة ، تهريب الاموال ، غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية من خلال احالة المشاريع والاعمال الخدمية الى شركات مرتبطة بشكل وباخر ببعض المسؤولين ومن مظاهر كذلك الفساد الاعتداء على المال العام

رابعاً :- لاشك ان المطالبات الشعبية والجماهيرية والمظاهرات والمناشدات من منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية وشرائح وفئات الشعب بكافة اطيافه ومكوناته قد ساهمت بالضغط على الحكومة باتجاه اتخاذ الآليات الفاعلة نحو مسيرة الاصلاح الحكومي .

خامساً :- العجز في الموازنة العامة

ان العجز في الموازنة العامة اثر بشكل سلبي على استحداث الدرجات الوظيفية والتخصيصات المالية [19] لتعيين الخريجين واصحاب الشهادات العليا اضافة الى المخصصات المالية المبالغ فيها لاصحاب الدرجات الخاصة والرئاسات الثلاثة فضلاً عن التأخير وتوقف التخصيصات المالية للمشاريع الخدمية والاستثمارية وهذا الامر يعد مبرراً رئيسياً لإجراء الاصلاح حيث ان غاية الاصلاح في هذا المجال هو تقليص نسبة العجز في الموازنة العامة.

سادساً :- ازدياد معدلات البطالة

لقد ارتفعت نسبة البطالة في العراق بسبب غياب الخطط الحكومية الجادة التي تهدف الى توفير فرص عمل للعاطلين فضلاً عن عدم تنشيط وتفعيل القطاع الخاص [20] ومعدلات البطالة في تصاعد مستمر لعدم توفير فرص العمل لامتصاص الكم الهائل من العاطلين وهذه الاسباب تعد من المبررات الاساسية لإجراء الاصلاحات الحكومية وخاصة في غياب المعالجات الجذرية لهذه المشكلة. مما تقدم تطرقنا الى اهم الدوافع والمبررات وبشكل موجز التي ساهمت في العمل على اجراء اليات وتدابير للإصلاحات الحكومية وفي كافة المجالات والمستويات في الدولة .

المطلب الثاني/ اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الخدمي والاقتصادي والاداري.

ان الاصلاحات الحكومية في العراق يتطلب اصلاحات شاملة وفي الجوانب كافة عبر المراجعة المتكاملة لمفاصل الدولة ومرافق الحياة الاجتماعية بما له من تأثير مباشر في حياة افراد المجتمع وسوف نركز بحثنا في هذا الاطار على اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجوانب الخدمية والادارية والاقتصادية وحسب الفروع الآتية :-

الفرع الاول/ اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الخدمي.

يعد الجانب الخدمي من الجوانب الضرورية في الاصلاح الحكومي لتماسه المباشر بحياة الافراد وجدير بالإشارة الى ان قطاع الخدمات اتجه بالتراجع في تقديم الخدمات من جميع مؤسسات الدولة لارتباطه بالمسائل المتعلقة بالفساد من النواحي الادارية والاقتصادية والمالية ومن الملاحظ على ارض الواقع هدر اموال كثيرة في قطاع الخدمات وبدون اي انجازات واقعية اصلاحية ولاسيما في قطاعات الكهرباء والصحة والبنى التحتية التي ارتبطت بالفساد فضلاً عن العقود الوهمية من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق[21] فضلاً تردي خدمات الكهرباء والصحة وحاجتها الى الاصلاح والمعالجات السريعة والجذرية فهنالك قطاعات اخرى خدمية بحاجة الى الاصلاح الحكومي كالتعليم وتدني مستواه وجودته مقارنه مع الدول الاخرى وعدم ايلاء قطاع التعليم الاهتمام للمطلوب رغم التأكيد على ذلك في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ حيث نصت المادة (34) من الدستور على انه (اولاً :- التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل مكافحة الامية ، ثانياً :- التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله)[22] فضلاً عن ذلك فإن تفشي الامية بين افراد المجتمع العراقي بات يشكل خطراً على تطور المجتمع وتقدمه بعد ان كان العراق من الدول التي يشهد لها في جودة التعليم ومكافحة الامية، وعلى هذا الاساس فإن اليات الاصلاح الحكومي في المؤسسات الخدمية في مختلف الجوانب ومن أهمها التعليم وهذا الاصلاح يتأتى من خلال الارتقاء به وتأهيل الكوادر القائمة وتهيئة التخصصات المطلوبة لتأهيل البنى التحتية للمؤسسات التعليمية في المستويات والمراحل كافة وبما يساهم في تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة من الحكومة وجعلها متاحة لافراد المجتمع بكافة فئاته وشرائحه واطيافه[23] ويمكن القول ان الاصلاح الحكومي في المجال الخدمي لابد وان يراعي توفير الخدمات الاساسية والرعاية الاجتماعية مع الاهتمام بالشرائح الاجتماعية الفقيرة وتوفير الحماية الاجتماعية لها ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة والاعاقة اثناء اجراء عملية الاصلاح الحكومي من اجل اصلاح شامل لمجتمع متكامل. مما تقدم يتضح لنا ان الجانب الخدمي وفي جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالإصلاح في المجالين الاقتصادي والاداري ولا يمكن تحقيق اصلاحات جذرية وملموسة في المجتمع بدون الاصلاح الخدمي.

الفرع الثاني/ اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الاداري.

ان الاصلاح الحكومي الذي تقوم به الحكومة يتسع مداه ليشمل اضافة الى الجانب الخدمي الجانب الاداري ولأهمية الاصلاحات في هذا الاطار سنتطرق الى بحثها وقدر تعلق الامر بموضوع بحثنا ان المقصود بالاصلاح الاداري حصيلة الجهود ذات الاعداد الخاص التي تستهدف الى ادخال تغييرات اساسية في الانظمة الادارية العامة من خلال استحداث اصلاحات على مستوى النظام بصورة عامة [24] وبالتالي فإن الاصلاح الاداري يرتبط بشكل وثيق بالجانب السياسي.والاصلاح الاداري يمثل جهد سياسي واداري واقتصادي وثقافي يهدف الى احداث اصلاحات اساسية ايجابية في السلوك والنظم والعلاقات والاساليب والاليات تحقيقاً لتنمية قدرات وامكانات الجهاز الاداري بما يؤمن له درجة عالية من الفعالية والكفاءة في

تحقيق الاهداف ويقصد كذلك بالإصلاح في الجانب الاداري عمليه تكييف الادارة مع المستجدات في قواعد واسس الادارة الاساسية والافراد وآليات العمل اعتماداً على اشخاص كفوئين ومهنيين[25]
وتأسيساً على ذلك فإن الاصلاح الحكومي في الاطار الاداري يتضمن جهود جماعية منظمة الهدف منها تحقيق تغييرات هيكلية اساسية في النظام الاداري القائم وبشكل يهدف الى تحقيق الزيادة في الفعالية والنشاط الاداري طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبما يرتقي بأساليب العمل وكفاءة الملاكات الذين يتصدرون قيادة الاجهزة الادارية وبما يرتقي بإمكانيات الانظمة الادارية ورفع مستوى ادائهم ، ونستعرض ادناه اهم اهداف الاصلاح الحكومي في الجانب الاداري وعوامل نجاحه .

اولاً:- اليات تنفيذ برنامج الاصلاح الاداري واستراتيجيات نجاحه

ان من الاسس المعتمدة في بناء الاصلاح او استراتيجيات الاصلاح تتمثل في تحديد الجهاز المسؤول عن الاصلاح الاداري أي ان تتم عملية الاصلاح عبر جهاز تنظيمي يعنى بدراسة وتشخيص المسائل الادارية وصياغة مشروع التوير والاصلاح الشامل وتهيئة مقومات تنفيذه وتصحيح مساراته في حالة حدوث بعض الانحرافات

ولعل من اهم اليات تنفيذ برنامج الاصلاح الاداري الاهداف التي يسعى الى تحقيقها الاصلاح الحكومي في مجال الجانب الاداري تتلخص بما يلي :-

1- زيادة كفاءة الاجهزة الحكومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأفراد
2- تحسين ورفع مستوى اداء الاجهزة الادارية والارتقاء بمستوى الانتاج وكفاءته
3- ترشيد مستوى الانفاق الحكومي ومراعاة التركيز على اقتصاديات التشغيل [26]
4- تعزيز المشاركة الجماهيرية في ادارة الشؤون العامة ووضع القرار وتعزيز العمل بالنظام اللامركزي الاداري وحسب الدستور وخاصة العلاقة بين المركز والمحافظات وهذا أكدت عليه المادة (12 / ثانياً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والتي جاء فيها على انه (تمنح المحافظات التي لم تنظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة وبما يمكنها من ادارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية وتنظم ذلك بقانون)[27] .
5- العمل على تبسيط الاجراءات الادارية فضلاً عن الاصلاح في الانظمة المالية والضريبية وبشكل يضمن تحقيق العدالة في تحمل الاعباء
6- العمل على تعزيز مبدأ الشفافية في التعامل مع المواطنين وتحسين اساليب التعامل معهم بالشكل الأفضل .
7- اعداد خطط السياسات العامة والعمل على تنفيذها بما يضمن تحقيق العدالة والفعالية والكفاءة .
8- الالتزام الجاد والمتواصل بتحديد وتحديث الاجهزة الادارية بكافة مستوياتها الوظيفية وبما يساعد في رفع الانشطة فيها مع التغلب على المعوقات التي تصادفها ووضع الحلول المناسبة لمكافحة الفساد فيها .
9- لابد من موائمة الاجهزة الادارية مع اجهزة الدولة والعمل على اشباع وتلبية حاجات الافراد .
10- العمل على اصلاح المشكلات الاقتصادية والسياسية والخدمية التي يعاني منها الجهاز الاداري مع العمل على ايجاد الحلول الملائمة لها فضلاً عن ضمان سير المرافق العامة بانتظام وبشكل يؤدي الى التصدي للفساد الاداري فيها .
11- مواكبة الاجهزة الادارية للتطور من خلال مراعاة التوجه الى الادارة الالكترونية والتي تعمل على تحويل العمليات الادارية ذات الخاصية الورقية الى عمليات ذات الخاصية الالكترونية وهذا يعني بان الادارة الالكترونية تعد من اساسيات الاصلاح الحكومي في هذا الجانب الاداري بحيث تجعل جميع الادارات الحكومية تتكامل الكترونياً وبما يسمى الحوكمة الالكترونية[28] .
12- العمل على تحديث وبناء دولة المؤسسات وهيكلية الدولة وفق اسس علمية متكاملة وشاملة ووطنية وبشكل يجعلها اكثر من كفاءة على الارتقاء والنهوض بمستوى الخدمات الادارية المقدمة للافراد فضلاً عن التغيير الحضاري الذي يتطلب القيام بتدابير الاصلاح الحكومي الشامل .
13- لابد من مراعاة أهم اهداف البناء الاداري والمتعلق بالبناء التربوي والتعليمي والتقني وتطوير البيئة التعليمية المتطورة وفق الاطر التشريعية الادارية المتقدمة

ومن خلال الاهداف الواردة أعلاه التي يتطلبها الاصلاح الحكومي في الجانب الاداري فإن عوامل نجاح تحقيق الاصلاحات ضمن النطاق الاداري تستلزم الاستناد الى عدد من الاسس والركائز ليقوم على اساسها الاصلاح الاداري الشامل.

ثانياً:- عوامل نجاح الاصلاح الحكومي في الجانب الاداري

ان اهم عوامل نجاح الاصلاح الحكومي في الجانب الاداري كالاتي:-

1- حصر ومراجعة التشريعات المنظمة للجهاز الاداري للحكومة وتطوير منظومة جديدة للخدمة المدنية والتحول نحو اللامركزية الادارية ومن ثم التنظيم الاداري من خلال وضع تصور للهياكل الادارية المقترحة والوحدات الادارية في المحافظات.

2 - من الضروري بناء مؤسسات الدولة طبقاً للمبادئ الدستورية والقانونية وبعيداً عن مظاهر الفساد الاداري والمالي واستغلال المناصب وبما يضمن احداث اصلاحيات حكومية في الجانب الاداري وكافة المفاصل المتعلقة بالاجهزة الادارية فضلاً عن ضمان استقلال القضاء والحماية القانونية للحقوق والحريات وبما يشكل ضمانات قانونية لتحقيق اهداف الاصلاح الحكومي

3- منظومة خاصة تتولى مهام تصحيح المسارات الوظيفية بالاعتماد على الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية الادارية وعلى اسس رصينة وموضوعية فضلاً عن اعتماد التدابير المتبعة في الاعداد لتولي الوظائف العامة وبما يضمن تحقيق الفرص المتساوية لجميع الافراد من حيث تكافؤ الفرص من حيث الشروط المتعلقة بتولي الوظائف العامة طبقاً للشروط الدستورية والقانونية [29].

4- من الضروري العمل على تحقيق التوازن بين الواجبات والحقوق من اجل محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين وفقاً للقانون وبما يعزز تحقيق اهداف وضمانات الاصلاح الحكومي [30].

5- العمل على زيادة الكفاءة الادارية للمؤسسات الحكومية من خلال تبسيط الآليات الحكومية عن طريق التنسيق الشامل بين مؤسسات وهيئات الدولة كافة فضلاً عن بناء وتأسيس منظومة فعالة تستند على دعائم الادارة الالكترونية من اجل الوصول وتحقيق تطبيقات الحركة الالكترونية بشكل يساهم في تأمين السرعة والجودة والدقة في انجاز المهام والوظائف الادارية.

6- العمل الجاد والمثمر في معالجة المشكلات والمعوقات التي تعرقل الاصلاح الحكومي في الجانب الاداري والتي يرتكز على استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية فضلاً عن ضمان وجدية وحرص الاجهزة الحكومية في تلبية قرارات الحكومة المركزية في هذا الاطار [31].

7- من الضروري العمل على تقليل تكلفة الخدمات والآليات الحكومية وما يرافقها من فعاليات وانشطة ادارية وبما يحقق نتائج ملموسة ومرئية وتطبيقية لعملية الاصلاح الاداري بشكل خاص والاصلاح الحكومي بشكل عام

وتأسيساً على ذلك وعلى الرغم من قيام الحكومة العراقية بإجراء حزمة من الاصلاحات الحكومية والمتعلقة بالجانب الاداري لما تشكله من أهمية كبيرة في نطاق الخدمات فضلاً عن تأثيرها على النواحي الاقتصادية للدولة عموماً لكن من الملاحظ ان مسيرة الاصلاح لم تستمى لأسباب تتعلق بالمحاصصة السياسية من جانت واستشراء الفساد الاداري والمالي من جانب آخر وجدير بالاشارة ان الورقة البيضاء التي اطلقتها الحكومة العراقية شملت مجموعة من الاصلاحات والسياسات الشاملة والتي اطلقت في (تشرين الاول عام ٢٠٢٠) تضمنت عدة محاور كان من ضمنها محورالاصلاح الاداري الحكومي. [32]

الفرع الثالث/ اليات تطبيق الاصلاح الحكومي في الجانب الاقتصادي.

يعد الاصلاح الاقتصادي من أهم الجوانب التي ينبغي مراعاتها في آليات تطبيق الاصلاحات الحكومية ويمكن ان يعرف الاصلاح الاقتصادي على انه عبارة عن مجموعة من التدابير والآليات اللازمة لإصلاح الخلل الذي تعاني منه الدولة في المجالات والقطاعات الاقتصادية فضلاً عن ايجاد المعالجات والحلول للمشكلات والازمات الاقتصادية التي يعاني منها القطاع الحكومي وعلى هذا الاساس فإن هذه الازمات والضعف الاقتصادي لها انعكاسات سلبية على الجانب الاقتصادي والاصلاح في الجانب الاقتصادي يتطلب تحقيق تنمية مستدامة تواكب الاقتصاد المتطور[33] وفي نفس السياق فإن الاصلاح الاقتصادي يمثل الجهود الجادة والعملية المدروسة التي تبذلها الحكومة لمعالجة ميزان المدفوعات فيها على الشكل

الذي يتناسب مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد واستخدامها بالوضع الاحسن[34]
وتجدر الاشارة الى ان الاوضاع الاقتصادية المتفاقمة بعد احداث ٢٠٠٣ ابرزت العديد من المشكلات المتزايدة والمؤثرة في الاقتصاد العراقي والتي تتطلب آليات حكومية تضمن معالجة هذا الوضع الاقتصادي المتدهور وتدخل الحكومة بإصلاح وانعاش الجانب الاقتصادي بشكل مدروس وشامل وفي ظل دور الحكومة في الاصلاح الاقتصادي نود الاشارة الى بعض الاهداف التي تسعى الحكومة العراقية لتحقيقها وراء الاصلاح في الجانب الاقتصادي وعوامل نجاحها :-

اولاً:- اهداف الاصلاح الحكومي في الجانب الاقتصادي

ان اهم اهداف الاصلاح الحكومي في الجانب الاقتصادي تتلخص بمايلي:-

1- العمل على تخفيض نسب المديونية الخارجية والسيطرة على معدلات التضخم
2- العمل على الاستثمار الافضل مع التوزيع العادل للطاقات البشرية والمواد الاقتصادية
3- العمل على زيادة الصادرات وتدعيم القدرة التنافسية في الاسواق الخارجية
4- ايجاد منافسات استثمارية تجذب رؤوس الاموال الاجنبية
5- العمل على تحقيق التوازن القائم في الاقتصاد العراقي وعلى اسس التوازن بين الانتاج والاستهلاك وبين الاستثمار والادخار
6- من الضروري مراعاة زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال تسكين وتوطين متطلبات الثروة التكنولوجية
7- لابد من العمل على التركيز على التوزيع العادل للدخل الوطني وبشكل يساهم في رفع المستوى المعاشي للأفراد
8- مكافحة البطالة فضلاً عن معالجة الفساد في الجانب الاقتصادي
9- من الضروري العمل على وضع حلول ناجعة لمعالجة الركود الاقتصادي من خلال رؤية علمية لإنعاشه [35]
10- من الضروري جداً فتح منافذ للموارد الاقتصادية للدولة وعدم الاعتماد الكلي على الموارد النفطية مثل تطوير القطاع الزراعي والصناعي.

ثانياً:- عوامل نجاح الاصلاح الحكومي في الجانب الاقتصادي

ومن خلال ما أوردناه من أهداف الاصلاح الحكومي في اطار الجانب الاقتصادي نود الاشارة الى أهم العوامل التي تتطلب تحقيق الاصلاح وتضمن نجاحه في المجال الاقتصادي ولعل من أهمها :-

1- الغاء الاسراف المالي وضغط النفقات.
2- تحسين الاداء المعرفي في العراق من خلال وضع الحكومة المصرفية والاداء المالي في المصارف العراقية ولاسيما بعد ان فرضت عقوبات امريكية وتم استبعاد (37) مصرفا عراقياً.
3- أثر عمليات غسيل الاموال على الاقتصاد العراقي ولاسيما ان هذا الموضوع اصبح من المواضيع الساخنة على الساحة الدولية والعراقية ويستحوذ اهتمام كل الحكومات والجهات الامنية والراي العام لما يشكل من تهديد جدي للامن والسلام الدوليين .
4- المعالجات السياسية والقانونية للفساد المالي والاداري.
5- عقوبات رادعة من خلال تشديد الاحكام القضائية وتحديث القوانين والتحقق من دقة القرارات الادارية.
6- تبني مفهوم البرمجة المتعددة السنوات في اعداد الموازنة العامة وبما يضمن الكفاءة في الانفاق العام والقدرة على تعزيز النمو الاقتصادي فضلاً عن السعي الى تطوير الاطار العام بآليات التخطيط واعداد الموازنة العامة للدولة من خلال اتخاذ تدابير مالية متوسطة الأجل لتحقيق الموازنة المرتبطة بالنتائج .
7- من الضروري جدا وبآليات مدروسة وسريعة القيام بالإصلاحات الضريبية بشكل دقيق وجاد لاستعادة التوازن المالي من خلال توسيع القاعدة الضريبية فضلاً عن التقليص من الاعفاء الضريبي غير المبرر ومكافحة الفساد المترتب عن التهرب الضريبي.

8- من الضروري انشاء القواعد التي تضبط الانفاق الجاري وربط زيادة الاجور بالإنتاجية وبما يحقق رفع مستوى الانفاق العام[36]
9- اعداد نظام المشتريات الحكومية تحقيقاً الى نظام الشراء الالكتروني
10- العمل على تنظيم الاعداد للإحصاءات المالية للحكومة والذي يحقق تقويم السياسة المالية للحكومة لضمان تخصيص الموارد للقطاعات الاساسية والاكثر ضرورية في الدولة
11- التأكيد على اعداد خطط استراتيجية لإدارة الدين الحكومي عن طريق تأسيس ادارات متخصصة لهذا الغرض فضلاً عن وضع خطط زمنية تؤدي الى احتواء الارتفاع في مستويات الدين العام [37]
12- تفعيل حركة الاستثمار وتنشيط ودعم دور القطاع الخاص في اقامة المشاريع الخدمية والاستثمارية من خلال توفير بيئة آمنة لتوظيف والاستفادة من أموال القطاع الخاص بعيداً عن آفة الفساد الاداري والمالي .
13- لابد من القيام بتدابير من شأنها انعاش الاقتصاد المتردي وبما يحقق امتصاص الاعداد الهائلة من العاطلين عن العمل وبشكل يساهم في تقليص نسبة البطالة المستشرية في المجتمع.
14- دور مجلس النواب في الاصلاح الحكومي من خلال تشريع القوانين فضلا عن تفعيل الرقابة البرلمانية.

وعلى غرار الاصلاحات الحكومية التي اطلقتها الحكومة في الجانب الاداري والخدمي في ظل الورقة البيضاء فإن الاصلاحات الحكومية في الجانب الاقتصادي لم تأخذ مجالها الواسع في التطبيق ولم تجني ثمارها لأسباب عديدة ولعل من أهمها الفساد الاداري والمالي الذي انعكس كذلك على الاصلاحات الحكومية في الجانب الاقتصادي مما يتطلب السعي الجاد والحثيث والمدروس وفق رؤية اقتصادية علمية متكاملة وشاملة للنهوض في الاصلاحات الاقتصادية طبقاً للأهداف المعلنة وآليات تحقيقها والتي اشرنا الى البعض منها خلال الفقرات اعلاه.

الخـــــاتمة.

بعد أن تطرقنا في بحثنا هذا والموسوم ب (آليات تطبيق الاصلاح الحكومي في العراق) توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات التي ترشحت من خلال هذا البحث بات لزاما علينا الاشارة الى البعض منها وكالآتي :-

اولاً / النتائج.

1- ان الاصلاحات الحكومية التي تكون ترجمة للقرارات الحكومية الاصلاحية في نطاق الجوانب الخدمية والادارية والاقتصادية لابد وان تكون متوافقة مع الدستور والقوانين .
2- من الملاحظ ان الاصلاح الحكومي يلعب دوراً هاماً ومفصلياً في الارتقاء والنهوض بمستوى الخدمات وفي كافة مرافق الحياة الاجتماعية وفي ظل موضوع بحثنا فإن الاصلاح الحكومي له تأثير مباشر في الجوانب الخدمية الادارية والاقتصادية فضلاً عن صدور هذه الاصلاحات من السلطة التنفيذية التي لها تماس مباشر مع المواطنين
3- ان الاصلاحات التي نادت بها الحكومة عن طريق (الورقة البيضاء) التي تضمنت محاور عديدة لم تؤدي الغرض المنشود منها والمتعلق باصلاح ومعالجة الواقع المتدهور في مؤسسات الدولة كافة خدمياً وادارياً واقتصادياً ومالياً وهذا ناتج عن تأثيرات المحاصصة السياسية المقيتة المتجذرة في كل مفاصل الهيئات والمؤسسات الحكومية
4- ان الاصلاح الحكومي يحتاج الى دعم سلطات الدولة كافة والى ادارة سياسية جادة في تطبيق آليات الاصلاح فضلاً عن الادارة الشعبية بالضغط على الحكومة لتنفيذ متطلبات الاصلاح الحكومي بتدابير سريعة ومهنية عالية في عملية اتخاذ القرارات الاصلاحية
5- لاحظنا ان القطاع الخاص لم يأخذ الدور الاساسي في عملية الاصلاح والاستثمار في تنفيذ خطط الدولة الخدمية والاستثمارية فضلاً عن عدم مواكبته التغيير التكنولوجي الحاصلة في دول العالم بحيث لم يكن بالمستوى المطلوب في احداث تغييرات سريعة وملموسة في الاقتصاد العراقي

6- ان الاصلاح يهدف الى احداث تغييرات في الاوضاع القائمة بعد ما أصابها الخلل وبشكل يسمح لتحقيق مصالح الافراد والمجتمع ككل وبما يتلائم مع المتغيرات الحالية والمستقبلية وفي الجوانب الخدمية والسياسية والادارية والاقتصادية والمالية الهادفة الى معالجة الفساد واقتلاع جذوره بالتغيير نحو الاحسن وهو بهذا الاطار يوازي فكرة التطور والتقدم وفي محاصل الدولة كافة.

7- لاحظنا من خلال البحث ان من اهم مبررات ودوافع القيام بالإصلاح الحكومي يتمثل بتردي الواقع الخدمي والبنى التحتية وفي القطاعات كافة وانخفاض مستوى التعليم وجودته والافتقار الى المؤسسات التربوية والتعليمية الحديثة فضلاً عن تفشي الامية واستشراء الفساد الاداري والمالي وازدياد معدلات البطالة وخاصة بين فئات الخريجين واصحاب الشهادات العليا وتوقف تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية

8- لاحظنا اعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد النفطية بشكل رئيسي اي الاقتصاد الريعي رغم امتلاك العراق مصادر اخرى وموارد طبيعية وزراعية بالامكان الاستفادة منها واستثمارها في تعزيز الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته

9- لوحظ ضعف الاستثمارات الاجنبية في القطاعات كافة وعزوف الشركات الاجنبية عن الاستثمار في العراق نتيجة ضعف آليات جذب تلك الاستثمارات الاجنبية وخاصة فيما يتعلق بالجانب التشريعي وتبسيط اجراءات وتدابير الاصلاحات الحكومية

10- لاحظنا من خلال هذه الدراسة ضعف الاصلاح الحكومي في الجانب الخدمي والاداري والمالي والاقتصادي بشكل انعكس على مستوى الخدمات كافة مما ادى الى الاختلال بثقة الافراد بجدية الحكومة في احداث تغييرات اصلاحية حكومية في الجوانب كافة

11- لاحظنا من خلال هذه الدراسة ان العراق بحاجة لتحقيق اصلاحات شاملة ومتكاملة وفي المجالات كافة وبما يساهم في احداث تنمية شاملة مستدامة وفي جميع مفاصل ومؤسسات الدولة

12- ان الاعتماد شبه الكامل على واردات القطاع النفطي سيزيد من مشكلة الانكشاف الاقتصادي عن العالم الخارجي بسبب زيادة الواردات من جميع انواع السلع كنتيجة اختلال الهيكل الانتاجي وفقدان أهم ادوات الاستقرار الاقتصادي اذ لايمكن الاستغناء عن الخارج في الوقت الحاضر بسبب قيود الطاقة الانتاجية مما يشكل بوضوح ان الاقتصاد العراقي سيبقى عرضة للتقلبات الاقتصادية ومن ثم عدم استقرار مستويات الانفاق العام وخاصة الاستثماري

13- سيساعد تطوير القطاع الخاص على التوسع في الانشطة الجديدة والتي ستسهم في استيعاب الاعداد الكبيرة من العمالة الوطنية والكفاءات العاطلة وحتى التخلص من التضخم الوظيفي في بعض الفروع الانتاجية في القطاع العام وبالتالي تحقيق احد اهم اهداف الاصلاح الاقتصادي لتوفير الشروط المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من النمو الاقتصادي من اجل تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتج فضلا عن استيعاب الزيادة في اعداد المنظمين الى سوق العمل

14- ان الدعوى الى تعديل الدستور اصبح مطلب جماهيري تستند على اسباب موضوعية كأكمال النقص التشريعي والسعي لجعل النص محققاً ومنسجماً بشكل مباشر مع الاصلاحات الحكومية في القطاعات كافة كالإصلاح الاقتصادي والخدمي والسياسي والاداري والاجتماعي فضلاً عن مواكبة التطورات الطارئة على الدولة في المجالات كافة.

ثانياً :-المقترحات

1- ندعو الى اعتماد قانون البنى التحتية ضمن اساسيات الاصلاح الحكومي فضلا عن التعاقد مع الشركات العالمية في استثمار مشاريع البنى التحتية وفي القطاعات كافة ومن خلال الآليات يمكن للعراق جلب الشركات الاستثمارية الاجنبية والتي عن طريقها يتم مواكبة التطور التكنلوجي في العالم.

2- نقترح التركيز على تطوير قطاع الخدمات العامة وبما يتلائم مع الاحتياجات المتطورة للمواطنين بواسطة الآليات الرقابية المستمرة على خدمات المرافق العامة

3- ندعو الى التأكيد على نمط الاستثمار الاجنبي وفق خطط استراتيجية واضحة الاهداف والتدابير من قبل الحكومة فضلاً عن ترسيخ سياسات اقتصادية ناجحة لتشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية

4- نقترح العمل على ترشيد الانفاق الحكومي غير الضروري والتوجيه نحو القطاعات الانتاجية وبشكل يعظم الايرادات في المجال الزراعي والاقتصادي من خلال الاصلاح الحكومي في هذه القطاعات وفتح منافذ لتعزيز موارد الدولة المختلفة وتجنب البقاء كدولة ريعية معتمدة على المورد النفطي فقط
5- ندعو السلطة التنفيذية عند تطبيق آليات الاصلاح الحكومي بأن تتبع الوسائل القانونية عند اصدارها القرارات الحكومية الاصلاحية وبما يتطابق مع الدستور والقوانين النافذة
6- نقترح تبسيط الاجراءات في مجال تقديم الخدمات في كافة مؤسسات الدولة في العاصمة والمحافظات فضلاً عن تنفيذ وتطبيق الادارة اللامركزية ونقل الصلاحيات من الوزارات في الحكومة الاتحادية الى الحكومات المحلية في المحافظات وفرض الرقابة والاشراف من الحكومة المركزية على اعمال الحكومات المحلية مما يساعد في تقليص الروتين ومكافحة الفساد في الهيئات والمؤسسات بشكل عام
7- ندعو الحكومة عند تطبيق آليات الاصلاح الحكومي الى الابتعاد عن المحاصصات السياسية والحزبية والالتزام بالمبادئ الدستورية وعدم المجاملة على حساب الاصلاحات الحكومية وفي كافة مفاصل الدولة
8- ندعو الحكومة الى العمل على اصلاح المؤسسات التعليمية وضمان جودة التعليم وفي مستويات ومراحل التعليم كافة فضلاً عن اعتماد المناهج التعليمية المتطورة والعصرية وبما يؤمن كفاءة التعليم وجودته وتنمية الكفاءات للملاكات التعليمية والاستناد على التعاون العلمي والاكاديمي مع الجامعات الدولية الكفوءة والرصينة
9- تقترح الاعتماد على الضمانات القانونية الرقابية لمحاربة ومكافحة الفساد الاداري والمالي من خلال الاجهزة الرقابية والمتابعة الميدانية المستمرة ومحاسبة الفاسدين وفق السياقات القانونية وتقييم اداء الملاكات القيادية في **الدولة ضمن فترات محددة واعتماد مبدأ الثواب والعقاب في تطبيق الاصلاحات الحكومية.**
10- ندعو الحكومة على اجراء اصلاحات شاملة ومتكاملة ضمن رؤية علمية مدروسة تعتمد على بناء دولة المؤسسات والاستفادة من الكفاءات الوطنية في تفعيل برنامج الاصلاح الحكومي والاخذ بمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب ومعالجة مشكلة البطالة المستشرية في المجتمع من خلال ايجاد فرص عمل متكافئة لهم فضلاً عن تخصيص الدرجات الوظيفية والتخصيصات المالية لتعيين الخريجين وأصحاب الشهادات في دوائر الدولة المختلفة
11- العمل الجاد والحثيث لإنشاء قاعدة معلوماتية الكترونية لاسترداد اموال العراق من الضرائب المترتبة بذمة المتهربين من تسديد المستحقات الضريبية للدولة ومحاسبة المقصرين من المسؤولين عن التلكؤ في هذا الجانب فضلاً عن تشديد الرقابة الحكومية والقضائية في هذا الملف.
12- نرى التأكيد على اهمية الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة والصناعة والمشروعات الصغيرة بحيث تكون منطلقاً لانعاش القطاعات الانتاجية المرتبطة بهذا القطاع وتحقيقاً لهذا المقترح يجب دعم القطاع الخاص المحلي في مجال الاستثمار الزراعي والصناعي وفي كافة المجالات.
13- للقضاء على البطالة يجب ان تقوم الحكومة بمنح حوافز للصناعات عن طريق دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ووضع خطط لتطويرها لامتصاص البطالة ومكافحة الفقر كون ذلك سيسهم في تعزيز الاستقرار الامني والاجتماعي.
14- ندعو الى تحقيق الكفاءة والعدالة في التحصيل الضريبي مع الاخذ بنظر الاعتبار امكانية تخفيض الضريبة في بعض القطاعات المنتجة المشمولة بالضرائب اذا كانت تشجع على الاستثمار فضلاً عن السماح للحكومات المحلية في القطاعات بالحصول على نسبة من الضرائب المحصلة لديها لتوظيفها لرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين
15- ندعو لتعديل الدستور بوصف ذلك ضرورة تقتضيها متطلبات الاصلاح الخدمي والاقتصادي والاداري والمالي وفي كافة قطاعات الدولة ومن ثم تقتضي الموضوعية الا يمارس لغايات سياسية مما يتطلب ان يكون التعديل يقوم على اساس استطلاع موقف الرأي العام اي يطرح مقترح التعديل وخاصة في مجال الاصلاح الحكومي ان يتم عرض فكرة التعديل على الشعب بكافة اطيافه ومنظمات المجتمع المدني طبقاً للآليات التي يحددها الدستور للشروع في تدابير التعديل وبشكل يمنح الحكومة صلاحيات واسعة للاصلاح الحكومي وفي كافة الجوانب .

الهوامش.

1- بهاء زكي محمد ، الاصلاح الاداري لمواجهة الازمات ، دار الجواهري ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص١٣
2- د. امين عواد المشابقة ، المعتصم بالله داود علوي ، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٣٠
3- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، الموسوعة العربية في الدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٢٠٦
4- د. عدنان عاجل عبيد ، دستورية الغاء مناصب النواب والوزارات في السلطة التنفيذية بالقرارات الاصلاحية في العراق ودراسة دستورية لوزن جزء من الاصلاحات الحكومية في ميزان الدستورية وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، البحث منشور في مجلة الكوفة ، كلية القانون ، جامعة الكوفة ، العدد / ٢٧/ ٢٠١٦ ، ص١٦٣
5- د. محمد احمد عبد النعيم ، مبدأ المواطنة والاصلاح الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٣
6- احمد ابراهيم الوزني ، مشاريع الاسلام في الشرق الاوسط ، دار السلام ، دمشق ٢٠١٠ ، ص ٢٩
7- حازم صباح حميد ، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٢ ، ص ٣٤
8- د. احسان المفرجي واخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، ط٤ ، شركة العاتك للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٤٢
9- د. عصام الدبس، النظرية السياسية ، ط١ ، دار الثقافة للنشروالتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٣٩
10- سامي البحري ، مداخل الاصلاح والتطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الاداء ، رسالة ماجستير الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، لندن ، المملكة المتحدة ٢٠١١ ، ص ٣٢
11- اهداف ومحاور الورقة البيضاء للإصلاح الحكومي في العراق ، ٢٠٢٢ ، منشور على الموقع الالكتروني تاريخ الزيارة 2022/12/1 ، https: //gds.gov.iq
12- د. علي محمد بدير ، مهدي ياسين السلامي ، د. عصام عبد الوهاب البرزنجي ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ص ٤١٢
13- د. احمد فتحي سرور ، منهج الاصلاح الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ،ص٥٦
14- د. اشرف اللمساوي ، الشريعة الدستورية في التشريعات المختلفة ودور القضاء الدستوري في رقابة المشروعية ، ط١ ،المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦
15- د. محمد عبد الكريم عبد الله ، محمد عبد الله محمد ، د. محسن خنجر ، الدور التنموي للانفاق الاستثماري في العراق للمدة (1990 – ٢٠١٣) بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد / ٤٨/ ٢٠١٦ ، ص ١٤
16- د. عدنان عاجل عبيد ، مصدر سابق ، ص ١٦٦
17- د. مدحت كاظم القريشي ، الفساد الاداري والمالي في العراق واسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته ، مقالة منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ، على الموقع الالكتروني
https: //iraqi conomists.net/ar/2012/09/27
تاريخ الزيارة ١/12/ ٢٠٢٢
18- د. عدنان عاجل عبيد ، مصدر سابق ، ص ١٦٥
19- ينظر المادة (٢/ ثانيا / أ) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٦ منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد /4394 في ١٨ / كانون الثاني / ٢٠١٦
20- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء منشور على موقع السومرية نيوز على الموقع الالكتروني
Httpsi // www.alsumaria.tv/ mohile / news / 245243
تاريخ الزيارة ١/12/ ٢٠٢٢
21- محمد عبد الكريم عبد الله واخرون ، مصدر سابق ، ص١٤
22- ينظر المادة (34) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥
23- د. سامر مؤيد عبد اللطيف واخرون ،دولة في القضاء الرقمي ، مكتبة عادل للطباعة والنشر ، ٢٠١٦ ، ص ٣٠
24- صبري احمد شلبي ، دور الحكومة في الاصلاح الاداري (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير كلية القانون والسياسة ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠١٣ ، ص ٦٠
25- سامي محمد احمد البحري ، مصدر سابق ، ص ٣٢
26- سحر عبد الله الحلمي ، الاصلاح الاداري ، مفهومه واليات تطبيقه دراسة مقارنه ، المجلس العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الازهر العدد /10 ، ٢٠١٣ ص ٨
27- ينظر المادة (122/ ثانياً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
28- د. سامر مؤيد عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص ١٩
29- سامي محمد احمد البحري ، مصدر سابق ، ص ٤١

30- مها فاروق عزت واخرون ، اهمية العوامل المؤثرة في الاصلاح الاداري الموجه ، بحث تطبيقي منشور على الموقع الالكتروني :- ، www.iasj .net // Httpsi تاريخ الزيارة ٢/12/ ٢٠٢٢
31- د. سامر مؤيد عبد اللطيف واخرون ، مصدر سابق ، ص ٢٨
32- لمزيد من التفاصيل ينظر نص التقرير لخلية الطوارئ للإصلاح المالي (الورقة البيضاء) منشورة على الموقع الالكتروني www . mofgvo.iq // httpsi تاريخ الزيارة 2022/12/٣
33- أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، دار الراهب ، النجف الاشرف ، العراق ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص٣٠٣
34- منى قاسم ، الاصلاح الاقتصادي في مصدر ودور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢١
35- ناصر عبيد الناصر ، دور البرلمان والبرلمانيين في مكافحة الفساد ، ط١ ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٣٢
36- محمد اسماعيل واخرون ، دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، العدد / ٢١/ ٢٠١٨ ، ص ٥٠
37- عبد العزيز بن حبتور ، ادارة عمليات الخصخصة دار الصفاء ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٦

المصادر.

اولاً / الكتب.

1- د. بهاء زكي محمد ، الاصلاح الاداري لمواجهة الازمات ، دار الجواهري ، بغداد ، ٢٠١٦
2- د. امين عواد المشابقة والمعتصم بالله داود علوي ، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢
3- د. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، الموسوعة العربية في الدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥
4- د. محمد احمد عبد النعيم ، مبدأ المواطنة والاصلاح الدستوري دار النهضة العربية القاهرة ، ٢٠٠٧
5- د. احمد ابراهيم الوزني ، مشاريع الاسلام في الشرق الاوسط ، دار السلام ، دمشق ، ٢٠١٠
6- د. حازم صبيح حميد ، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية ، ط١، دار الحامد للنشروالتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢
7- د. احسان المفرجي واخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، ط٤ ، شركة العاتك للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١١
8- د. عصام الدبس النظرية السياسية ، ط١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠
9- د. علي محمد بدير ومهدي ياسين السلامي و د. عصام عبد الوهاب البرزنجي ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠
10- د. احمد فتحي سرور، منهج الاصلاح الدستوري ، دار النهضة العربية القاهرة ، ٢٠٠٦
11- د. اشرف اللمساوي ، الشريعة الدستورية في التشريعات المختلفة ودور القضاء الدستوري في رقابة المشروعية ، ط١ ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٧
12- د. سامر مؤيد عبد اللطيف واخرون ، دولة في القضاء الرقمي مكتبة عادل للطباعة والنشر ، ٢٠١٦
13- اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ،ط١ دار الراهب ، النجف الاشرف ، العراق ، ٢٠١١
14- د. منى قاسم ، الاصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٨
15- ناصر عبيد الناصر دور البرلمان والبرلمانيين في مكافحة الفساد ، ط١ ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٦
16- عبد العزيز بن حبتور ، ادارة عمليات الخصخصة ، دار الصفاء ، عمان ،

ثانياً / الرسائل والاطاريح.

1- سامي محمد احمد البحري ، مداخل الاصلاح والتطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الاداء ، رسالة ماجستير الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، لندن ، المملكة المتحدة ، ٢٠١١
2- صبري احمد شلبي ، دور الحكومة في الاصلاح الاداري (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠١٣

ثالثاً / البحوث العلمية.
1- محمد اسماعيل واخرون ، دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، العدد / ٢٠١٨/٢١
2- سحر عبد الله الحلمي ، الاصلاح الاداري مفهومه واليات تطبيقه دراسة مقارنة ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الازهر ، العدد /2013/10
3- محمد عبد الكريم عبد الله واخرون ، الدور التنموي للانفاق الاستثماري في العراق للمدة (1990 – ٢٠١٣) بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد / ٤٨/ ٢٠١٦
٤- د. عدنان عاجل عبيد ، دستورية الغاء مناصب النواب والوزارات في السلطة التنفيذية ، القرارات الاصلاحية في العراق دراسة دستورية لوزن جزء من الاصلاحات الحكومية في ميزان الدستورية وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، بحث منشور في مجلة الكوفة ، كلية القانون العدد ٢٧/ ٢٠١٦
رابعاً / المواقع الالكترونية.
1- اهداف ومحاور الورقة البيضاء للإصلاح الحكومي في العراق ، ٢٠٢٠ ، منشور على الموقع الالكترون Httpsi // gds. Gov.iq
2- د. مدحت كاظم القريشي ، الفساد الاداري والمالي في العراق واسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته ، مقالة منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين على الموقع الالكتروني httpsi // iraqi . conosts .net / ar/ zo12
3- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء ، منشور على موقع السومرية نيوز على الموقع الالكتروني :- httpsi // www .alsumaria .tv / mobile / news
4- مها فاروق عزت واخرون ، اهمية العوامل المؤثرة في الاصلاح الاداري الموجه ، بحث تطبيقي منشور على الموقع الالكتروني httpsi // www iasj .net
5- تقرير خلية الطوارئ للإصلاح المالي (الورقة البيضاء) منشورة على الموقع الالكتروني htt psi // www .mofgvo .iq.
خامسا / القوانين والدساتير.
1- قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦
2- دستور جمهورية العراق لعام 2005